جهود الجزائر في ترقية التشغيل ومحاربة البطالة "الأجهزة العمومية لترقية التشغيل" - ولاية برج بوعريريج الجزائرية نموذجًا-

د. بلخيري مراد، أستاذ محاضر"أ"، جامعة محمّد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج
د. شناف خديجة، أستاذة محاضرة"أ"، جامعة قسنطينة٢، عبد الحميد مهري
بن النيّة أسيا، طالبة ماستر وموظفة بوكالة التشغيل (برج بوعريريج)

ملخّص:
يحاول هذا المقال عرض مختلف الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لترقية التشغيل، ومحاربة البطالة التي تفشّت في أوساط الشّباب؛ من خلال التطرّق إلى بعض الآليات التي انتهجتها على المستوى الوطني والمحلّي، سواء ما تعلّق منها بوكالات التشغيل أو مديريات التشغيل، والبرامج الطموحة التي تعمل على تجسيدها وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
وكانت ولاية برج بوعريريج هي النّموذج الذّي اخترناه قصد عرض تجربتها في هذا المجال؛ محاولين توصيف سوق العمل المحلّي، عرض العمل والطلب عليه، مع عرض تفصيلي لمختلف الأجهزة وما توصّلت إليه من نتائج تتعلّق بالتشغيل بتحليل الإحصائيات، ومحاولة قراءتها قراءة علمية موضوعية بتوجّه سوسيولوجي.
الكلمات المفتاحية: ترقية التشغيل، محاربة البطالة، الأجهزة العمومية، برامج التشغيل الوطنية.

مقدّمة:

تعتبر محاربة البطالة، مكافحة التهميش ومساندة كلّ المبادرات الرّامية إلى التكفّل بالفئات الهشّة للمجتمع من بين الأهداف الإستراتيجية للسّلطات العمومية الجزائرية؛ وعليه فقد سطّرت منذ ٢٠٠٨ مخطّطا عمليّا لترقية التشغيل ومحاربة البطالة يتضمّن سبعة محاور، هي:

الأوّل: دعم الاستثمار في القطاع المنتج والمنشأ لمناصب الشغل،
الثاني: تطوير التأهيل وتحسينه لدى طالبي العمل،
الثالث: ترقية سياسة تحفيزية تجاه المؤسّسات لاستعمال يد عاملة جديدة،
الرّابع: تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل عن طريق إعادة تأهيل المرفق العمومي للتشغيل،
الخامس: ترقية تشغيل الشّباب عن طريق المرافقة لخلق مؤسسات مصغرة وتسهيل إدماجهم المهني،
السّادس: دعم استمرارية مراقبة سوق العمل،

السّابع: استحداث آليات للمتابعة الإحصائية والتنسيق القطاعي.

وانطلاقا من هذا المخطّط وضعت مديرية التشغيل لولاية برج بوعريريج منذ مارس ٢٠١٥ إستراتيجية متكاملة قِوامُها:

- **إنشاء لجنة ولائية تحت إشراف مديرية التشغيل لمتابعة سوق العمل، وتضمّ ممثلين عن: مفتشية العمل، الصّندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CASNOS-CNAS، الوكالة الولائية للتشغيل، وكالة دعم تشغيل الشّباب والصّندوق الوطني للتأمين عن البطالة.**
- **الاتصال بكافة أعضاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل، والتنسيق معهم في إطار اتفاقيات الشراكة من أجل تأهيل وتكوين الشباب في التخصصات المفقودة أو النادرة في سوق الشغل.**
- **وضع برنامج معلوماتي لمتابعة ومراقبة الاستفادة من مختلف أجهزة دعم الدّولة.**
- **الانطلاق في عملية واسعة لتطهير الأجهزة العمومية للتشغيل.**
- **إنشاء لجنة تحت إشراف مديرية التشغيل لدراسة الطّعون التي تقدّم من طرف أصحاب العمل، للاستفادة من تخفيضات حصّة الاشتراك في الضّمان الاجتماعي، والتي تضمّ كذلك الصندوق الولائي للضمان الاجتماعي ومصالح مفتشية العمل.**
- **إنشاء خلية تكوين على مستوى مديرية التشغيل بهدف تكوين الشباب في تخصصات مطلوبة في سوق الشغل بالتنسيق مع قطاع التكوين المهني وبعض المؤسسات الأجنبية والشركاء الاقتصاديين.**
- **تحسين الأداء فيما يخص جمع المعلومات الإحصائية، والعمل على الاستعمال المكثف للإعلام الآلي.**
- **إنشاء لجنة على مستوى المديرية تتكلف بالطعون المقدّمة من طرف المُدْمَجين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني، تضمّ كافة وكالات التشغيل الموجودة على مستوى الولاية (٥ وكالات محلّية).**

١- سوق العمل المحلّي لولاية برج بوعريريج:

١-١- التعريف بولاية برج بوعريريج:

ولاية جزائرية من ولايات الهضاب العليا الشرقية، تقع في الشرق الجزائري، تعتبر همزة وصل بين الشرق، الغرب والجنوب، انبثقت هذه الولاية عن التقسيم الإداري لسنة ١٩٨٤ مقسمة إداريا إلى عشرة (١٠) دوائر وأربعة وثلاثون (٣٤) بلدية. تتربّع على مساحة إجمالية قدرها ٤١١٥ كلم^2؛ أي ٦٠٠/١ من المساحة الإجمالية للجزائر، ويقدّر عدد سكانها بحوالي ٦١٦ ٧٦٩نسمة.

تقعُ على مرتفعات هضاب الشّرق الجزائري؛ حيث تمتد على محور الجزائر– قسنطينة، يحدّها شمالا ولاية بجاية، وشرقا ولاية سطيف وغربا ولاية البويرة وجنوبا ولاية المسيلة. وفيها

تضاريس تتكوّن من ثلاثة مناطق كبرى، هي: منطقة السّهول العليا، منطقة الجبال ومنطقة السّهوب، أمّا مناخها فهو مناخ قارّي شبه جاف، تتميّز بشتاء شديد البرودة وصيف جاف وحار. وتعتبر من أغنى الولايات لكثرة رجال الأعمال وأصحاب الشّركات فيها؛ حيث تضمّ منطقة صناعية هامة توظّف أعداد هامّة من أبناء الولاية وكذا الولايات المجاورة، وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني بعدة منتجات غذائية واستهلاكية وإلكترونية ومواد البناء وكذا نظم معظم شركات الاستيراد.

إنّ موقعها الهام والاستراتيجي جعلها قطبا اقتصاديّا رائدًا في إطار التنمية بالجزائر، إذ تحتوي على العديد من الوحدات الاقتصادية والصّناعية الهامّة، سواء عمومية أو خاصة أو حتى مختلطة، وفيها أيضا الأجنبية منها، والتي استثمرت في الولاية لتجسيد مشاريع رائدة، خاصة في ميدان الصّناعات الإلكترونية والكهرومنزلية.

الشّكل(١): موقع ولاية برج بوعريريج في خارطة الجزائر

المصدر:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/5/51/Algeria_34_Wilaya_locator_map-2009.svg

الجدول(١): المعطيات الإجمالية لسكان الولاية

المؤشّرات	2013	2014	2015	2016	2017	سبتمبر 2018
السكّان المقيمين	683 556	699 961	716 760	733 962	751 578	769 616
السكّان النّشطين	402 020	248 324	315 099	226 043	269 604	257062
السكّان المشتغلين	372 888	230 093	289 702	209 384	249 869	238251

المصدر: مديرية التشغيل لولاية برج بوعريريج

من خلال تحليلنا للجدول رقم (١) نلاحظ أنّ النمو الديموغرافي بالولاية قد شهد تطوّرا ملحوظا، فبعدما كان ٦٨٣٥٥٦ نسمة عام ٢٠١٣، ليتعدّى ٧٦٩٦١٦نسمة عام ٢٠١٨؛ أي بمعدّل نموّ قدره 2,4% سنويا.

أمّا نسبة السكّان النّشطين (مشتغلون+ متعطّلون) فمن الجدول نلاحظ أنها متذبذبة، ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، وذلك حسب متغيّرات عديدة، الولادات، التمدرس، التربّصات، التقاعد، الهجرة، الوفاة...إلخ، إلاّ أنها قدّرت إلى سبتمبر ٢٠١٨ بـ ٢٥٧٠٦٢ نسمة، وقد تمّ تنقيحُها من المتمدْرسين، والمتربّصين والمرضى المُزمنين والمتقاعدين والمتوفّين الذّين أُبْعِدوا من هذه الفئة، بالإضافة إلى بعض العاملين الموسميّين الذّين نصبّوا في القطاع الفلاحي والغابات.

أمّا بالنّسبة للسكّان المشتغِلين فقد قدّر عددهم بـ ٢٥١ ٢٣٨ إلى غاية سبتمبر 2018، أي ما يقارب ٣١% من إجمالي سكان الولاية، وقد جرى العمل على توزيعهم -بصفة مؤقّتة- حسب القطاعات كما هو مبيّن في الجدول رقم(03).

١-٢- مؤشّرات التشغيل والبطالة حسب دوائر الولاية (سبتمبر٢٠١٨):

يمكن توضيح مؤشّرات التشغيل إحصائيًا في مختلف دوائر ولاية برج بوعريريج العشرة، من خلال الجدول التالي:

الجدول (٢): مؤشّرات التشغيل والبطالة حسب دوائر ولاية برج بوعريريج

البلديّات / المؤشّرات	برج بوعريريج	عين تاغروت	رأس الوادي	برج الغدير	بئر قاصد علي	الحمّادية	منصورة	مجانة	برج زمّورة	جعافرة	المجموع
المشتغلون	64702	7398	19880	25011	14947	15814	15692	26640	5716	4841	200641
البطالون	4292	592	1748	1699	1313	1625	1467	1768	796	617	15917
المجموع	68994	7990	21628	26710	16260	17439	17159	28408	6512	5458	216558

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات وكالة التشغيل الولائية

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه يمكن القول أنّ بلدية برج بوعريريج تحتلّ المرتبة الأولى في المشتغلين والبطالين، في حين تأتي في المرتبة الثانية بلدية مجانة، ثمّ بلديةبرج الغدير، فبلدية رأس الوادي، ثمّ تليها بلدية الحمّادية، فبلدية منصورة، ثمّ عين تاغروت وبعدها برج زمورة وأخيرا بلدية جعافرة.

وهذا الأمر ليس غريبا لأنّ الأمر يتعلّق بالكثافة السكّانية لهذه البلديات، وأيضا النّمو الدّيموغرافي في كلّ منها؛ فبرج بوعريريج هي عاصمة الولاية، مجانة هي ثاني أكبر البلديات عددا وتاريخًا، برج الغدير ثالثة البلديات التي فيها كثافة سكّانية بحكم موقعها الجغرافي، ثمّ رأس الوادي، وهي في الأصل دوائر (الجماعة الإقليمية= الولاية+الدّائرة+البلدية؛ حيث أنّ الولاية= مجموعة من الدّوائر، الدّائرة=مجموعة من البلديات، البلدية= مجموعة من القرى والمداشر والتجمّعات السّكنية الرّيفية)، والرّسم البياني الموالي يوضّح ذلك أكثر.

الشّكل رقم(٢): مؤشّرات التشغيل والبطالة حسب دوائر ولاية برج بوعريريج

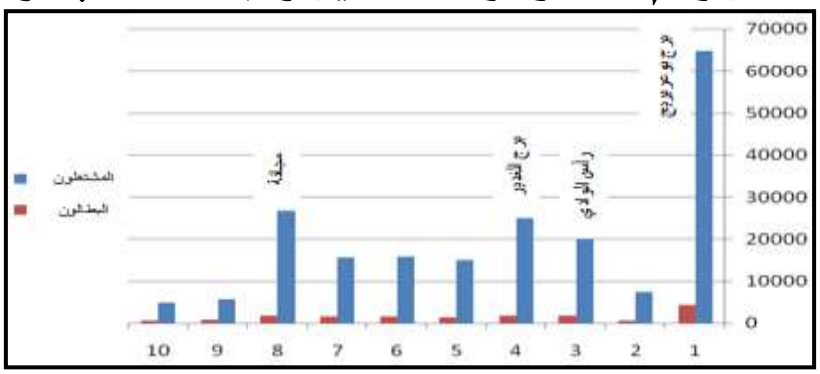

من إعداد الباحثين

وكما سبق الذّكر حاول القائمون على شؤون وكالة التّشغيل الولائية لولاية برج بوعريريج بغربلة مجموع الفئة النشيطة والمتعطّلة، بحذف الطّلبة والمتمدرسين، المتقاعدين، المرضى المزمنين، المتربّصين والمتوفّين، والعمل على توزيع المشتغلين حسب الجنس في مختلف قطاعات النّشاط الموجودة على تراب الولاية، وكانت النتيجة كما يوضّح الجدول التالي.

ملاحظة هامّة: سنعتمد على تاريخ مرجعيّ للإحصائيات وللدّراسة عمومًا وهو شهر سبتمبر ٢٠١٨.

الجدول رقم(٣): توزيع المُشتغلين في قطاعات النّشاط حسب متغيّر الجنس

الجنس / القطاع	ذكور		إناث		المجموع		الرّتبة
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
الفلاحة والغابة	29286	%100	103	%0	29389	%12	5
الصناعة	39153	%93	2905	%7	42058	%18	3
البناء والأشغال العمومية	38118	%96	1595	%4	39713	%17	4
التّجارة والخدمات	48605	%65	26174	%35	74779	%31	1
الإدارة	28375	%54	23937	%46	52312	%22	2
المجموع	183537	%77	54714	%23	238251	100	

المصدر: أعداد الباحثين بناءً على معطيات وكالة التّشغيل الولائية

نلاحظ من خلال الجدول بأنّ قطاع التّجارة والخدمات يتصدّر القطاعات في المناصب المشغّلة بنسبة ٣١% من إجمالي اليد العاملة المشغّلة، تليها الإدارة في المركز الثاني بنسبة قدرها ٢٢%، فالصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها ١٨٪، فقطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الرابعة بنسبة قدرها ١٧%، وفي المرتبة الأخيرة قطاع الفلاحة والغابات بنسبة بلغت ٥%.

وتفسير هذه المعطيات يكمن في ذلك التحوّل الذّي طرأ على النشاطات المختلفة للسكّان، ونشاط وازدهار قطاعات معيّنة واتجاه العمالة نحوها لما توفّره من مزايا الدخل الجيّد، الراحة، تلبية حاجات هم بشكل مقبول، وكساد قطاعات أخرى مثل الفلاحة؛ حيث أنّ العمل فيها متعب كثيرا ولا يدرّ على المشتغل فيه أرباحًا أو مزايا مثل باقي القطاعات، كما يمكن الحديث عن

قطاع الصناعة الذّي بدوره يعرف انتعاشا كبيرا في الولاية؛ من خلال الاستثمارات الكبيرة فيه وخاصة الإلكترونيات، التي أصبحت ميزة ولاية برج بوعريريج.

ومن منظور جندري نلاحظ أنّ المرأة اقتحمت قطاعات الإدارة والتجارة والخدمات؛ إلاّ أنّ باقي القطاعات لا تزال حكرا على أخيها الرّجل، فالقطاعين الأوّلين عادة ما يكون النشاط داخل مراكز المدن، ونتيجة الخصوصية التي تعرفها ولاية البرج (هي محافظة)يبقى ولوج المرأة عالم الشغل في باقي القطاعات محتشما تارة ومنعدما تارة أخرى؛ بسبب المناطق التي تتمّ فيها (بعيدة عن مراكز وتجمعات السكّان، معزولة نوعا ما وفي مناطق خالية). وهذا ما يبـرزه الشكل البياني التالي.

الشّكل رقم (٣): توزيع المشتغلين حسب الجنس والقطاع إلى غاية سبتمبر ٢٠١٨

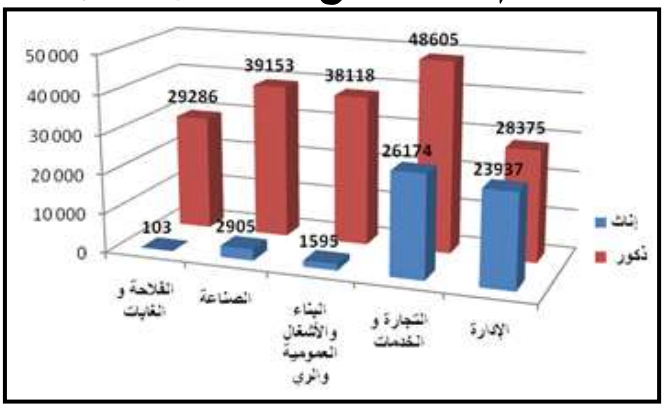

من إعداد الباحثين

١-٣- طلبـات العمـل:

الجدول رقم (٤): توزيع طلبات العمل حسب الجنس من سنة ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨

السنة / الجنس		2012	2013	2014	2015	2016	2017	سبتمبر 2018
ذكور	ت	32 760	36 178	33 593	19 783	15 374	34 931	30 288
	%	%79,72	% 83,23	%81,59	%89,91	%97,44	%82,51	%81,96
إناث	ت	8 334	7 290	4 580	2 220	1 094	7 403	6 667
	%	%20,28	%16,77	%18,41	%10,09	%2,56	%17.49	%18,04
المجموع		41 094	43 468	41 173	22 003	42 666	42 334	36 955

وكالة التشغيل الولائية وبتصرّف من الباحثين

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ بأنّ مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل حاولت رصد جميع طلبات العمل المسجّلة على مستوى كل وكالاتها المحلّية والبالغ عددها خمس وكالات محلّية موزّعة على دوائر الولاية، والملاحظ أنّ الذكور هم الفئة الغالبة التي تطلب العمل في مقابل الإناث؛ ومردّ ذلك دائمًا الصفة المحافظة للولاية، وعناية الأسر البرايجية ببناتها، والتكفّل بهنّ رغم كلّ الظروف.

وبحث الإناث عن مناصب شغل رغم خصوصية المنطقة السّوسيوثقافية، مردُّه توطين مؤسّسة محمّد البشير الإبراهيمي في المنطقة (الولاية) كمركز جامعي، وزاد الطلب وأخذ في الارتفاع من فترة إلى أخرى خاصة بعد ترقيتها إلى جامعة منذ ٢٠١٢. فالتعليم العالي والاستثمار الذّي شهدته الولاية في مختلف قطاعات النشاط، وتوافر جملة من الظروف أدّى إلى بروز هذه النتائج المبيّنة في الجدول.

الجدول رقم (٥): توزيع طلبات العمل حسب الجنس والمؤهل

الجنس / المؤهل	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النّسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
إطارات	2321	%47	2605	%53	4926	%13
تأهيل وتأهيل عالي	3510	%82	769	%18	4279	%12
دون تأهيل	24457	%88	3293	%12	27750	%75
المجموع	30288	%81,96	6667	%18,04	36955	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات وكالة التشغيل الولائية

إنّ قراءتنا للجدول وما يحتويه من بيانات يؤكّد أنّ نسبة طالبي العمل من الذّكور تفوق بكثير نسبة الإناث؛ حيث تقدّر بـ 81,96%، في مقابل 18,04% فقط من الإناث. أمّا توزيعهم حسب المؤهّلات فنلاحظ أنّ فئة الإطارات رجّحت الكفّة للإناث بنسبة قدرها 53%، في مقابل 47% ذكور؛ في حين نجد أنّ هيمنة الذكور في الخيارين الآخرين (تأهيل- تأهيل عالي، دون تأهيل) فالغلبة كانت للذكور بنسب كبيرة جدّا فاقت الـ 80%، ولم تتعدّ 18%، و12% بالنسبة للإناث.

ويمكن إرجاع ذلك إلى جهود الدولة الجزائرية إلى ترقية المرأة عن طريق التعليم المجاني في مختلف الأطوار حتى الجامعي من جهة، وما اكتسبته أيضا من حرّية من جهة ثانية دفعتها للبحث عن تحقيق ذاتها وتلبية رغباتها وحاجاتها إلى التقدير وإثبات الذّات، ومساعدة الأسرة... من جهة ثالثة.

الشّكل رقم(٤): توزيع طلبات العمل حسب الجنس والمؤهل

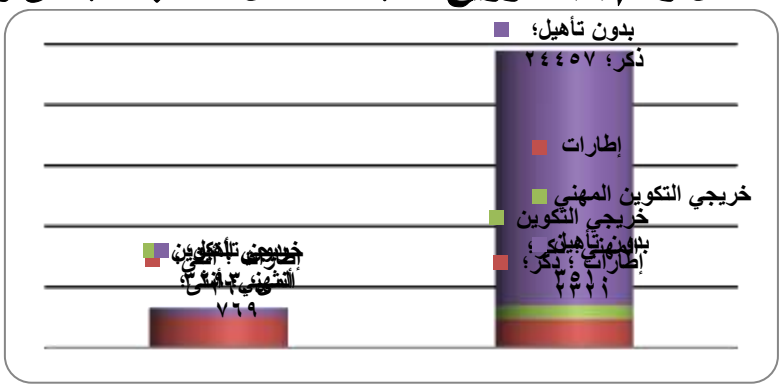

الجدول رقم(٦): توزيع البطّالين حسب متغيّري الجنس والسن

السن / الجنس	19-16		24-20		29-25		34-30		39-35		44-40		+45		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ذكور	522	%3,58	3027	%20,77	3785	%25,98	3126	%21,45	574	%3,94	822	%5,64	2715	%18,63	14571	%77
إناث	86	%2,03	1396	%32,92	1711	%40,35	675	%15,92	98	%2,31	87	%2,05	187	%4,41	4240	%23
المجموع	809	%4,30	4423	%23,51	5496	%29,22	3801	%20,21	672	%3,57	909	%4,83	2902	%15,43	18811	%100

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا على معطيات وكالة التشغيل الولائية

من خلال الجدول رقم(٦) نلاحظ أنّ إجمالي عدد البطالين بلغ ١٨٨١١ منها ٢٣% إناث، و٧٧% ذكور، موزعين على الفئات العمرية المختلفة، أعلى نسبة سجّلت في فئة ٢٥-٢٩ سنة، تليها فئة ٣٠-٣٤ سنة بنسبة قدرها 21,45% ثمّ أولئك الذّين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٢٤ سنة بنسبة قدرها 20,77%. وتمثل هذه النّسب الأغلبية السّاحقة إذا ما جمعنا نِسَب البطّالين من ٢٠ إلى ٣٤ سنة؛ حيث تقدّر بـ 68,20%.

وتفسير ذلك يعود غلى أنّ هذه الفئات العمرية تحتوي على المتسرّبين دراسيّا + خرّيجي مراكز التكوين المهني + خرجي المعاهد والجامعات...، وكلهم طاقات حديثة التخرّج وتسعى للعمل في مختلف القطاعات الحكومية أو الخاصة. والأمر ذاته بالنّسبة للإناث وفي اعتقادنا السّبب ذاته.

الجدول رقم (٧): توزيع عدد البطالين حسب متغيّري الجنس والمؤهل

المؤهل / الجنس	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
إطارات	1911	%43	2521	%57	4432	%24
خريجي التكوين المهني	2299	%75	773	%25	3072	%16
دون تأهيل	10361	%92	946	%8	11307	%60
المجموع	14571	%77	4240	%23	18811	%100

المصدر: وكالة التشغيل الولائية

إنّ أهمّ ما يُمكن ملاحظته من البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) ما يلي:

- ٤٠% سجلت لطالبيّ العمل لديهم شهادات ومؤهّلات (خريجي المؤسّسات الجامعية والمعاهد المختلفة، مراكز التكوين المهني العمومية والخاصة...).

- ٦٠% من طلبات العمل سجّلت لدى عديمي التأهيل والشّهادة.

وبمقاربة جندرية نلاحظ أنّ نسبة الإناث أكبر من نسبة الذّكور من البطالين الذّين يشكلون فئة الإطارات، في حين تبقى الغلبة للذكور من خريجي مراكز التكوين المهني (لديهم شهادات). وهذه النتائج لها تفسيرات اجتماعية وثقافية وحتى اقتصادية، فالاجتماعية تتمثل في الطّبيعة المحافظة لمجتمع برج بوعريريج بالدرجة الأولى ومكانة الرّجل فيه، أمّا الثقافية فترتبط بمستوى التعليم الذّي حصلت عليه الإناث في هذا المجتمع بعد الجهود المعتبرة للدّولة

لترقية المرأة في الجزائر، أمّا الاقتصادية فترتبط أساسًا بمحاولة المرأة الحصول قطف ثمار مزايا التعليم وما يرتبط به من شغلٍ، لتلبية وتحقيق مختلف الاحتياجات، أي البحث عن دخل مادّي يحقّق لها الاستقلالية المالية.

١-٤-عروض العمل والتنصيبات

الجدول رقم(٨): طلبات العمل العروض والتنصيبات من سنة 2012 – إلى ٢٠١٨

السنة	طلبات العمل	العروض	التّنصيبات
2012	18 185	9 708	9 813
2013	24 295	14 311	12 900
2014	23 084	14 678	13 934
2015	22 003	13 304	12 322
2016	42 666	17 568	15 973
2017	42 334	17 201	14 775
سبتمبر 2018	36 955	16718	15349

المصدر: وكالة التشغيل الولائية

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض في التنصيبات التي قامت بها مختلف الوكالات المحلية للتشغيل سجلت إلى غاية شهر سبتمبر ٢٠١٨؛ وهذا راجع إلى انخفاض عروض العمل بالدّرجة الأولى نتيجة عدم التأكّد البيئي من جهة وتراجع عائدات البترول (الدخل الوطني) وإجراءات التقشف التي قامت بها الحكومة الجزائرية بعد تداعيات الأزمة المالية ٢٠٠٨، وما نتج عنها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري، والتزايد المستمر للطلب على التشغيل (مناصب عمل) من جهة ثانية، بسبب ارتفاع نسب المتخرّجين من مراكز التكوين، المعاهد الوطنية والجامعات...، وزيادة المتسرّبين أو المتوقّفين عن الدّراسة من مختلف الفئات العمرية وبشكل خاص الشّباب.

فإلى غاية شهر سبتمبر٢٠١٨ وصلت التنصيبات إلى ما يقارب ١٥٣٤٩ أي بنسبة ٩٢% من عروض العمل المقدمة أمّا الباقي فتعتبر عروض غير ملبّاة وهذا ما يبيّنه الشّكل التالي.

الشّكل رقم(٦): طلبات العمل، العروض والتنصيبات إلى٢٠١٨

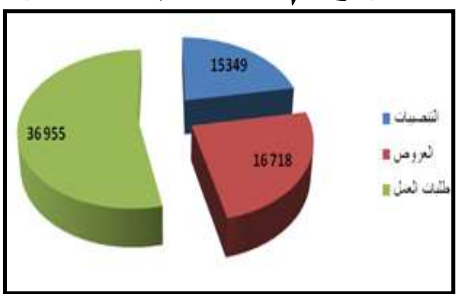

الجدول رقم (٩): عروض العمل حسب متغيّري النّشاط والقطاع القانوني

القطاع القانوني / قطاع النّشاط	وطني عام		وطني خاص		خاص أجنبي		المجموع		الرّتبة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
الصناعة	197	%3,09	6186	%96,91	00	%00	6383	%38,18	1
البناء والأشغال العمومية	207	%4,02	4685	%91	256	%4,98	5148	%30,79	2
الفلاحة	112	%41,95	155	%48,05	00	%00	267	%1,60	4
الخدمات	506	%10,28	4404	%89,52	10	%0,20	4920	%29,43	3
المجموع	1022	%6	15430	%92	266	2	16718	%100	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات وكالة التشغيل الولائية

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يمكن القول أنّ عروض العمل الموجودة مركّزة في ثلاث قطاعات أساسية، هي: قطاع الصناعة بنسبة 38,18%، يليه قطاع البناء والأشغال العمُومية بنسبة قدرها: 30,79%، وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات بنسبة قدرها: 29,43%، وفي المرتبة الأخيرة الفلاحة.

فالتوجّه الذّي عرفته الجزائر عموما، وولاية برج بوعريريج نحو الاستثمار في قطاع الصناعة وترقيته، وهو يعرف حركية نشاط كبيرة؛ خاصة مع تدعيم الدولة لكلّ المستثمرين الخواص في هذا القطاع الحيوي والذّي تبنى عليه الجزائر آمالا كبيرة...، وبالتالي هناك احتياجات للعمالة فيه، وهو ما يظهر جليّا إذا ما نظرنا إلى النسبة الكبيرة التي يوفرها من عروض بلغت حوالي: 96,91% مقابل القطاع الصّناعي العمومي، مع عدم توفير القطاع الأجنبي لأيّ مناصب شغل.

وفيما يخص البناء فالجزائر لا تزال ورشة مفتوحة من أجل تجسيد برامج السكن بشكل خاص (بلوغ ٢ مليون سكن)، وكذلك تجسيد المشاريع الاستثمارية المختلفة التي تتطلّب عمالة مؤهّلة في البناء والأشغال العمومية، ونظرا لأنّ الدولة استعانت بالخواص لتجسيد هذا الحلم، فمن الطبيعي أن نجد أنّ القطاع الخاص هو من يوفّر أعلى نسبة من عروض العمل بلغت حوالي91%. والأمر ذاته فيما يتعلّق بقطاع الخدمات.

والغريب في الأمر أنّ قطاع الفلاحة لا يوفّر عددا هامّا من مناصب الشغل، وهذا التراجع، قد يكون بسبب التوجّه العام للبلاد وحتى للمواطنين نحو القطاعات الأخرى؛ نظرًا لما توفّره لهم

من مزايا مالية وثقافة عمل...، وهو ما لا تحقّقه الفلاحة خاصّة إذا علمنا أنّ أغلب المشاريع الفلاحية تتعلّق بزراعة الحبوب، وبعض النشاطات الأخرى التي تعتبر موسمية (تحقق مناصب شغل في مواسم بعينها وليس طيلة العام).

الجدول رقم(١٠): عروض العمل حسب متغيّري النّشاط وطبيعة عقد العمل

طبيعة عقد العمل / قطاع النشاط	CDI		CDD		المجموع		الرتبة
	ت	%	ت	%	ت	%	
الصناعة	101	%1,58	6282	%98,42	6383	38%	1
البناء والأشغال العمومية	99	%1,92	5049	%98,08	5148	31%	2
الفلاحة	13	%4,85	255	%95,15	268	2%	4
الخدمات	79	%1,61	4840	%98,39	4919	29%	3
المجموع	292	%1,75	16426	%98,25	16718	100	

المصدر: إعداد الباحثين من إحصائيات وكالة التشغيل الولائية

إنّ الجدول رقم (١٠) يؤكّد ما ورد في سابقه؛ حيث أنّ مختلف عقود العمل نجدها قد أُبرمت في قطاعات: الصّناعة، البناء والأشغال العمومية وكذا الخدمات، والأغلبية الساحقة منها عبارة عن عقود محدّدة المدّة؛ نتيجة توجّه الدولة والخواص نحو هذا النّمط من العقود، لما فيه من مزايا بالنّسبة لها، رغم ما يمكن أن يمثله ذلك من عدم استقرار بالنسبة للمشتغِلين به. وهذه الصيغة من العقود تتلاءم والبيئة غير المستقرّة، وتقريبا أصبح العمل بها منذ التوجّه نحو اقتصاد السّوق.

وفي المقابل نجد أنّ نسبة ضئيلة جدّا من عقود العمل التي تمّ توفيرها لطالبي العمل (الشغل)، هي عقود غير منتهية المدّة (مدى الحياة)، ونجد أنّ أعلى نسبة كانت في قطاع الفلاحة، نتيجة التوجّه الجديد للدولة والذّي يركّز على الفلاحة كقطاع استراتيجي للنهوض باقتصادها.

الجدول رقم (١١):التنصيبات حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني وطبيعة عقد العمل

القطاع القانوني / طبيعة عقد العمل / النشاط	وطني عام		وطني خاص		خاص أجنبي		المجموع	
	دائم	مؤقت	دائم	مؤقت	دائم	مؤقت	التكرار	النسبة المئوية
الصناعة	9	158	77	5853	00	0	6096	%40
البناء والأشغال العمومية	2	112	70	4355	00	152	4691	%30
الفلاحة	2	49	9	119	00	0	179	%1
الخدمات	14	350	63	3954	00	2	4383	%29
المجموع	26	669	219	14280	00	154	15349	%100

المصدر: وكالة التشغيل الولائية

من ملاحظة البيانات الواردة في الجدول أعلاه نجد أنّ الأغلبية السّاحقة من التنصيبات كانت في القطاع الوطني الخاص (مؤسّسات صناعية إنتاجية، ومؤسسات خدمية...)، والبقية كان تنصيبها في القطاع العام، وبنسبة أقلّ في القطاع الخاص الأجنبي (هناك مؤسّسات إنتاج لخواص

أجانب استثمروا في ولاية برج بوعريريج، مثل مؤسّسة الحديدي)، وكانت التنصيبات موزّعة على القطاعات المختلفة كما يلي:

- ٤٠% على مستوى قطاع الصناعة.
- ٣٠% على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية.
- ٢٩% في قطاع الخدمات.
- 1 % قطاع الفلاحة رغم الطّابع الفِلاحي للولاية، وهذا له العديد من التفسيرات منها ما سقناه آنفا.

الجدول رقم(١٢): التنصيبات حسب متغيّري المؤهّل والجنس

الجنس / المؤهّل	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
خريجي الجامعات	1200	%67,68	573	%32,32	1773	%12
خريجي التكوين المهني	2041	%89,01	252	%10,99	2293	%15
بدون تأهيل	10593	%93,88	690	%6,12	11283	%73
المجموع	13834	%90,13	1515	%9,87	15349	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات وكالة التشغيل الولائية

أهمّ الملاحظات التي يمكن الخروج بها من البيانات الواردة في الجدول رقم(١٢)، هي أنّ أغلب الأفراد الذّين تمّ تنصيبهم ممن ليس لهم تأهيل؛ وهم يستطيعون العمل في أعمال عديدة عادة ما تكون بسيطة ولا تحتاج لذكاء أو قدرات كبيرة، فهُم عادة يقومون بأعمال التنفيذ البسيطة، وهي عادة ما تتطلّب أعدادا كبيرة من اليد العاملة، عكس الوظائف القيادية التي تحتاج إلى أعداد قليلة من العاملين، وعليه فالأمر عادي أن تكون النتائج كما يلي:

- ٢٧% من التنصيبات كانت من نصيب أصحاب الشّهادات والمؤهّلات.
- ٧٣% من التنصيبات وهي أغلبية المناصب التي استفاد منها البطالون عديمي التأهيل أو ليس لهم شهادات.

١-٥- معدّلات البطالة:

إن نسبة البطالة التي تقدمها مديرية التشغيل ترتكز على عملية إحصائية معقّدة باستعمال معطيات عديدة بالتحليل والمقارنة، بصفة عامة فإنّ معدّلات البطالة عرفت انخفاضا محسُوسا من سنة إلى أخرى وذلك بفضل مختلف البرامج التنموية التي قدّمت ومنحت فرصا عديدة للإدماج بالإضافة إلى الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، وكانت النسب كما يلي: ٨,93٪ في٢٠١٢، ٧,24٪ في٢٠١٣، ٧,34٪ في٢٠١٤، ٨,06٪ في٢٠١٥، ٧,34٪ في٢٠١٦، 7,32 ٪ في٢٠١٧، ٧,32٪ في سبتمبر ٢٠١٨.

ويمكن توضيح هذا التطوّر للسلسلة الزّمنية بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم(٧): تطوّر نسب البطالة منذ ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨

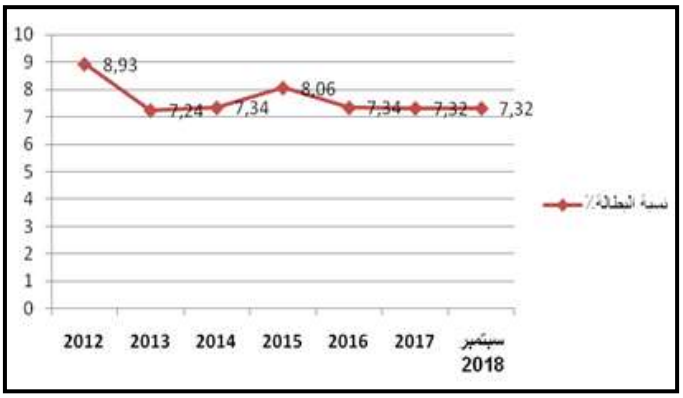

المصدر: وكالة التشغيل لولاية برج بوعريريج

٢- البرامج العمومية لترقية التشغيل بولاية برج بوعريريج (قراءة في الأرقام):

٢-١- الإدماج المهني لحاملي الشّهادات:

الجدول رقم (١٣): تطوّر عدد المستفيدين من جهاز الإدماج المهني (دون عقود العمل المدعمة) ٢٠٠٨إلى ٢٠١٨

السّنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	سبتمبر 2018	المجموع
المستفيدون	1342	4019	3594	13688	4651	1436	1587	750	744	889	613	33 313

من خلال الجدول نجد أن عدد المستفيدين من برنامج جهاز المساعدة على الإدماج المهني تعدّى ٣٣ ٠٠٠ مستفيد منذ بداية البرنامج دون احتساب عقود العمل المدعّمة، وإلى غاية شهر سبتمبر ٢٠١٨ تمّ إدماج ١١٧٥ شابّا موزّعين كالأتي:

حسب نوعية عقد العمل:

- عقود إدماج حاملي الشهادات CID: ٢٠٧ عقود.
- عقود الإدماج المهني CIP: ٨٤ عقدا.
- عقود تكوين إدماج CFI : ٣٢٢ عقدا في الورشات.
- عقود العمل المدعمة CTA ٥٦٢ عقد أي بنسبة ٤٨ ٪ من مجموع التنصيبات.

حسب قطاع النّشاط:

- القطاع الإداري: ٣٣١ عقد عمل.
- القطاع الاقتصادي: ٨٤٤ عقدا.

ومن خلال المعطيات -سالفة الذّكر- نجد أنّ ٤٨٪ من التنصيبات كانت في إطار CTA، وهذا راجع إلى القانون الوزاري الذّي يُقرّ بتجميد تنصيبات القطاع الإداري (نتيجة حالة التقشف التي أعلنت عنها الحكومة الجزائرية)، ممّا يدفع الشّباب إلى التوجّه نحو القطاع الاقتصادي، ومن ثمّ إلى عقود العمل المدعّمة، وتنصيبات القطاع الإداري عبارة عن تحويلات فقط.

الجدول رقم (١٤) تطوّر عدد المستفيدين من عقود العمل المدعّمة CTA بين 2009 إلى ٢٠١٨

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	سبتمبر2018	المجموع
المستفيدون	105	245	686	1554	1148	1187	741	577	658	562	7454

من خلال الجدول نلاحظ أن تنصيبات CTA في ارتفاع لتصل إلى القمة سنة ٢٠١٢ وخلال الخمس سنوات الأخيرة شهدت التنصيبات ما يقارب ٧٣٥ منصب شغل سنويا، والملاحظ أنّ عدد المستفيدين من عقود العمل المدعّمة قد ارتفعت خلال سنوات ٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤؛ حين تمّ تجسيد العديد من المشاريع وخلق فرص العمل للشباب من أجل شراء السلم الاجتماعي تفاديا للوقوع في دوّامة الثورات العربية، ومع تجاوز تلك التهديدات، وانهيار سعر البترول في السوق العالمية وتراجع الدّخل القومي الجزائري الخام، وتنفيذ الحكومة الجزائرية لإجراءات التقشّف عاد العدد إلى الاستقرار من جديد.

وهذا نتيجة أنّ الدولة لم تعد قادرة على تدعيم الأجور للشباب، وكذا تحمّل مصاريف الضمان الاجتماعي....إلخ، وهو تعبير عن محاولة عقلنة التشغيل، بدلَ الوقوع -من جديد- في مطبّات التشغيل العشوائي، والارتجالي نتيجة الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر في فترات تاريخية سابقة.

الجدول رقم (١٥): حصيلة الترسيمات المسجّلة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP إلى سبتمبر ٢٠١٨

نوعية العقد	القطاع الإداري	القطاع الاقتصادي	المجموع	النسبة المئوية
CID	5952	1061	7013	%68
CIP	2705	436	3141	%31
CFI	103	7	110	%1
المجموع	8239	1227	10264	%100

المصدر: وكالة التشغيل الولائية

من خلال الجدول نلاحظ أنّ أغلبية الترسيمات تمّت على مستوى القطاع الإداري، وهو عادة عمومي ويعمل على تغطية العجز وامتصاص البطالة في أوساط الشباب دونما الأخذ في الحسبان النتائج السلبية لمثل هذه الممارسات؛ إلاّ أنّ هذه الزيادات مبرّرة؛ حيث كانت بسبب فتح الحكومة الجزائرية لباب التقاعد المسبق مع المحافظة على الأجر كاملا لأولئك العاملين لمدّة تعادل أو تفوق ٢٢ سنة، وبلغوا ٥٠ عامًا، كإجراء تحفيزي لهم، وهو ما جعل من الضروري تعويضهم بالشباب ممن لهم خبرة في مجال العمل الإداري، وبالتالي جرى ترسيم أصحاب عقود التشغيل، نظرا لاستحقاقهم لتلك المناصب، دونما إجراء مسابقات أو اختبارات للتوظيف.

٢-٢- جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشّباب

الجدول (١٦): توزيع المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار جهاز (ANSEJ) حسب البلديات إلى غاية سبتمبر ٢٠١٨

البلديات	عدد المؤسّسات المصغّرة	البلديات	عدد المؤسّسات المصغرة	البلديات	عدد المؤسّسات المصغّرة
دائرة: برج بوعريريج	5920	دائرة: برج الغدير	384	دائرة: منصورة	287
عين تاغروت	65	بئر قاصد علي	68	مجانة	245
تكستار	55	خليل	117	الياشير	261
دائرة: عين تاغروت	120	سيدي مبارك	71	ثنية النصر	27
رأس الواد	321	دائرة: بئر قاصد علي	256	حسناوة	145
أولاد براهم	41	الحمادية	157	دائرة: مجانة	678
عين تسرة	71	العش	101	برج زمورة	39
دائرة: رأس الواد	433	الرابطة	36	تسامرت	25
برج الغدير	170	القصور	97	أولاد دحمان	100
غيلاسة	39	دائرة: الحمادية	391	دائرة: برج زمورة	164
تقلعيت	17	منصورة	119	جعافرة	94
بليمور	58	أولاد سيدي إبراهيم	24	المانن	45
العناصر	100	حرازة	14	تفرق	16
		بن داود	27	القلة	72
		المهير	103	دائرة: جعافرة	1227
المجموع			4 999		

المصدر: مديرية التشغيل الولائية

إن العدد الإجمالي للمشاريع التي تم تمويلها عن طريق جهاز ANSEJ حسب البلديات إلى غاية نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨ هو ٤ ٩٩٩ مشروعا، أي ما يعادل ٧ ٤٧٥ منصب شغل كما يبرزه الجدول:

الجدول رقم (): تطور المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من ٢٠١٢ إلى غاية سبتمبر ٢٠١٨

السّنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	سبتمبر 2018
المشاريع المنشأة	1131	609	430	276	228	62	29
مناصب الشّغل المُستحدثة	393 3	829 1	500	647	411	186	87

المصدر: مديرية التشغيل الولائية

من خلال الجدول نلاحظ أنّ عدد المشاريع الممولة انخفض إلى ما يُقارب ٦٢ مشروع مع نهاية سنة ٢٠١٧، وهذا راجع لتجميد العديد من النشاطات التي شهدت تشبّعا لكثرة الاستفادة وأيضا عملية التّطهير، إضافة إلى ما سقناه من أسباب أخرى تتعلّق بسياسة التقشّف منذ ٢٠١٧، حيث أنّ التمويل تراجع كثيرا، مقارنة بالفترة بين ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، وهي الفترة التي شهدت ثورات عديدة في البلاد العربية، وسياسة الحكومة لامتصاص الغضب الشعبي، بتوسيع دعم هذه المشاريع، لغاية شراء السلم الاجتماعي بالدرجة الأولى؛ دونما مراعاة النّجاعة أو الفعالية الاقتصادية لمثل هذه المشاريع، والدليل أنّ عددا لا بأس به منها فشلت، ولم يستطع أصحابها سداد ديون البنوك، ناهيك عن المتابعات القضائية التي تتبَعهم بين الحِين والآخر...

توزيع المشاريع المموّلة حسب قطاع النشاط من بداية البرنامج إلى غاية سبتمبر ٢٠١٨

قطاع النّشاط	المشاريع الممولة	مناصب الشّغل المنشأة	النسبة المئوية	الرتبة
الفلاحة	822	1 210	%17	3
الصناعة	450	830	%09	5
البناء والأشغال العمومية	315	651	%06	6
الخدمات	1443	2 015	%29	1
الصناعة التقليدية	864	1 311	%17	3
أخرى	1105	1 458	%22	2
المجموع	4 999	7 475	%100	

المصدر: مديرية التشغيل الولائية بتصرف من الباحثين

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- **قطاع الخدمات يمثل نسبة ٢٩ % من مجموع المشاريع المموّلة (الرّتبة ١).**
- **قطاع الصناعة يمثل نسبة ٠٩ % من مجموع المشاريع الممولة (الرتبة ٢).**
- **قطاع الصناعة التقليدية يمثل نسبة ١٧ % من مجموع المشاريع الممولة (الرتبة ٣).**
- **قطاعي البناء الريّ والأشغال العمومية يمثل نسبة ٠٦ % (الرتبة ٤).**
- **قطاع الفلاحة يمثل نسبة ١٧ % من مجموع المشاريع الممولة (الرّتبة ٥).**

٢-٣- جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

الجدول رقم (١٦): توزيع المؤسّسات المصغرة المنشأة في إطار جهاز (CNAC) حسب البلديات إلى سبتمبر ٢٠١٨:

البلديات	عدد المؤسسات المصغرة	البلديات	عدد المؤسسات المصغرة	البلديات	عدد المؤسسات المصغرة
دائرة: برج بوعريريج	1151	خليل	73	الياشير	108
عين تاغروت	29	سيدي مبارك	34	ثنية النصر	18
تكستار	22	دائرة: بئر قاصد علي	142	حسناوة	82
دائرة: عين تاغروت	51	الحمادية	92	دائرة: مجانة	347
رأس الواد	179	العش	42	برج زمورة	28
أولاد براهم	19	الرابطة	23	تسامرت	20
عين تسرة	43	القصور	30	أولاد دحمان	60
دائرة: رأس الواد	241	دائرة: الحمادية	187	دائرة: برج زمورة	108
برج الغدير	129	منصورة	71	جعافرة	14
غيلاسة	27	أولاد سيدي إبراهيم	10	الماين	15
تقلعيت	5	حرازة	5	تفرق	3
بليمور	50	بن داود	26	القلة	11
العناصر	86	المهير	45	دائرة: جعافرة	43
دائرة: برج الغير	297	دائرة: منصورة	157		
بئر قاصد علي	35	مجانة	139		
المجموع	2724				

المصدر: مديرية التشغيل الولائية بتصرف من الباحثين

إنّ العدد الإجمالي للمشاريع التي تم تمويلها عن طريق جهاز CNAC إلى غاية نهاية سبتمبر٢٠١٨ هو ٢٧٢٤ مشروعا أي ما يعادل ٥٥٥٦ منصب شغل، كما يبرزه الجدول الأتي:

الجدول رقم (١٧): تطوّر المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من ٢٠١٢ إلى غاية سبتمبر ٢٠١٨

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	سبتمبر2018
المشاريع المنشأة	805	432	484	228	143	37	17
مناصب الشغل	1526	797	1096	489	283	71	41

المصدر: مديرية التشغيل الولائية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ عدد المشاريع المنشأة قد انخفضت سنة ٢٠١٧ بسبب تجميد العديد من المشاريع في القطاعات التي شهدت تشبّعا لكثرة الاستفادة سابقًا، وكذا سياسة التقشّف المنتهجة من الحكومة الجزائرية نتيجة تراجع مداخيل صادرات الجزائر من النفط أو غيرها، وتراجع قيمة العملة الوطنية، وتجاوز مرحلة الخطر التي كانت تهدّد استقرار

البلاد، خاصة في فترة الثورات العربية، وإنفاق الدولة مليارات الدولارات لشراء السلم الاجتماعي...

الجدول رقم (١٨): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية سبتمبر ٢٠١٨

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المنشأة	النسبة المئوية
الفلاحة	371	629	%14
الصناعة	357	937	%13
البناء والأشغال العمومية	262	672	%10
الخدمات	557	1 088	%20
الصناعة التقليدية	362	824	%13
أخرى	815	1 406	%30
المجموع	2 724	5 556	%100

المصدر: مديرية التشغيل الولائية

من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (18) نجد أن المشاريع التي جرى تمويلها تتوزّع على القطاعات المختلفة، كما يلي:

- قطاع الخدمات يمثل نسبة ٢٠ % من مجموع المشاريع الممولة.
- قطاع الفلاحة يمثل نسبة ١٣ %.
- قطاع الصّناعة يمثل نسبة ١٣ %...

وهذا يوحي بوجود نوع من التوازن في إستراتيجية الدولة والوزارة الرّامية غلى تنمية مختلف القطاعات؛ لبلوغ التنوّع الاقتصادي المطلوب، خاصة مع ضرورة إيجاد سبل جديدة للحصول على الاكتفاء من جهة وتنويع مصادر الدخل خارج المحروقات من جهة ثانية، في محاولة جادّة للخروج من التبعية الاقتصادية والغذائية...، وكلّ ذلك ساهم في خلق مناصب شغل للشباب الجزائري عموما وشباب ولاية برج بوعريريج خاصّة.

والجدول الموالي يبيّن بشكل أفضل تطوّر التشغيل على ضوء تمويل مختلف المشاريع، وتجسيدها على أرض الواقع.

الجدول رقم (١٩): تطوّر المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة (ANSEJ-CNAC) من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨

السّنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 أوت
المشاريع المنشأة	1936	1041	914	504	371	70	46
مناصب الشغل	4 919	2 626	1 596	1 136	694	110	128

المصدر: مديرية التشغيل لولاية برج بوعريريج

والملاحظة الرئيسة هي تراجع تمويل مختلف المشاريع، نتيجة التراجع الكبير في الدخل الوطني، بسبب انهيار أسعار البترول والتحدّيات الأمنية الكبيرة التي تشهدها الجزائر، وضرورة اليقضة في مواجهة الجريمة... وما لحقها من تطبيق لسياسات التقشّف التي مسّت مختلف

القطاعات، وتجاوز هاجس الثورات العربية، ومحاولات شراء السلم الاجتماعي عن طريق تمويل مختلف المشاريع، وتسوية التي كانت متأخّرة منها.

٢-٤- جهاز الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

الجدول رقم(٢٠): توزيع المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار جهاز (ANGEM) حسب البلديات إلى سبتمبر ٢٠١٨

البلديات	عدد المؤسسات المصغرة	البلديات	عدد المؤسسات المصغرة	البلديات	عدد المؤسسات المصغرة
دائرة: برج بوعريريج	310	خليل	25	الياشير	26
عين تاغروت	41	سيدي مبارك	21	ثنية النصر	9
تكستار	20	دائرة: بئر قاصد علي	67	حسناوة	26
دائرة: عين تاغروت	61	الحمادية	32	دائرة: مجانة	94
رأس الوادي	90	العش	17	برج زمورة	59
أولاد براهم	6	الرابطة	11	تسامرت	37
عين تسرة	22	القصور	12	أولاد دحمان	94
دائرة: رأس الوادي	118	دائرة: الحمادية	72	دائرة: برج زمورة	190
برج الغدير	27	منصورة	31	جعافرة	29
غيلاسة	12	أولاد سيدي إبراهيم	3	الماين	1
تفلجيت	3	حرازة	3	تفرق	3
بليمور	32	بن داود	10	القلة	13
العناصر	26	المهير	41	دائرة: جعافرة	46
دائرة: برج الغدير	100	دائرة: منصورة	61		
بئر قاصد علي	30	مجانة	33		
المجموع	1128				

المصدر: مديرية التشغيل لولاية برج بوعريريج

الجدول رقم(٢١): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية سبتمبر ٢٠١٨

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المنشأة	النسبة المئوية
الفلاحة	235	353	%21
الصناعة	125	181	%11
البناء والأشغال العمومية	36	44	%3
الخدمات	696	1021	%63
الصناعة التقليدية	36	51	%3
المجموع	1 128	1 650	%100

المصدر: مديرية التشغيل لولاية برج بوعريريج

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ أغلبية المؤسّسات الصغيرة في قطاع الخدمات بنسبة قدرها: ٦٣% من مجموع المشاريع الممولة، يليه قطاع الفلاحة بنسبة تقدّر بـ٢١ %، وهذا تعبير عن التوجّه الجديد للدولة نحو إعادة الاعتبار لقطاع الفلاحة؛ بهدف رفع الإنتاج وتحقيق الهدف

المنشود منذ الاستقلال وهو تحقيق الاكتفاء الذّاتي من الغذاء بالدرجة الأولى والمواد الأوّلية، والتصدير في المستقبل...، أمّا قطاع الصناعة فله أيضا حصّة بنسبة 11%...، ثمّ قطاع البناء والأشغال العمومية يمثل نسبة ٣ %، والصناعات التقليدية التي تراهن عليها السلطات الجزائرية، لإعادة الاعتبار للهوية الثقافية الجزائرية، وتدعيم السّياحة مستقبلا...

وعمومًا فكلّ هذه المحاولات عادت بالإيجاب على مناصب الشغل؛ حيث وفّرت العديد من المناصب للشباب منها الدائم والموسمي والمؤقّت...، وبالتالي تساهم بشكل مباشر في التقليل من البطالة، وكذا تحسين المستوى المعيشي للساكنة، في البرج وفي باقي التراب الوطني.

الجدول رقم (٢٢): إجمالي المشاريع الممولة(ANSEJ-CNAC-ANGEM) حسب قطاع النشاط الى غاية أوت ٢٠١٨

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المنشأة	النسبة المئوية
الفلاحة	1 428	2 192	%16
الصناعة	932	1 948	%11
البناء والأشغال العمومية	613	1 367	%7
الخدمات	2 696	4 124	%30
الصناعة التقليدية	1 262	2 186	%14
أخرى	1 920	2 864	%22
المجموع	8 851	14 681	%100

المصدر: مديرية التشغيل لولاية برج بوعريريج

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢٢) أنّ قطاع الخدمات احتلّ المرتبة الأولى، من حيث المشاريع ومن حيث توفير مناصب الشّغل للشباب، وذلك بنسبة قدرها ٣٠ % من مجموع المشاريع المموّلة، يليه قطاع الفلاحة بنسبة قدرت بـ ١٦ % من مجموع المشاريع الممولة، ثمّ قطاع الصناعة بنسبة بلغت ١١ % من مجموع المشاريع الممولة، فقطاع الصناعة التقليدية يمثل نسبة ١٤ % من مجموع المشاريع الممولة، وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية، في حين تشكّل نسبة 22%، قطاعات أخرى كالحرف والتجارة، التعليم والنّقل وغيرها من القطاعات.

٣- حصيلة المناصب المستحدثة للسّداسي الأوّل لسنة٢٠١٨:

تمّ استحداث ما يقارب ١٦٨٦٦ منصب شغل جديد خلال السّداسي الأوّل من عام٢٠١٨ على مستوى مختلف القطاعات، ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه:

المناصب وطبيعتها / القطاع	المناصب المستحدثة لسنة 2018		المجموع
	دائم	مؤقت	
الإدارة (الوظيف العمومي)	126	70	196
النقل	6	12	18
الفلاحة والغابات	928	2 621	3 549
السياحة والمهن الحرفية	91	138	229
ABC &Blanche ALG /Filet sociale	00	3118	3118
DAIP	00	399	399
CTA	434	00	434
PLACEMENTS CLASSIQUES	140	8622	8762
ANSEJ	87	00	87
ANGEM	33	00	33
CNAC	41	00	41
النسبة المئوية / المجموع	%11 / 1886	%89 / 14980	%100 / 16866

المصدر: مديرية التشغيل لولاية برج بوعريريج

من خلال الجدول أعلاه نستخلص ما يلي:

- **٨٩٪ من إجمالي المناصب المستحدثة مؤقتة.**
- **أما فيما يخص القطاعات فإن:**
- **قطاع الفلاحة والغابات بنسبة ٢١٪ من إجمالي المناصب المستحدثة لسنة ٢٠١٧.**

الجدول رقم(): تطوّر حصيلة المناصب المنشأة خلال الفترة من سنة ٢٠١٢ إلى السداسي الأول من سنة ٢٠١٨:

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	السداسي الأول لسنة 2018
المناصب المستحدثة	58 653	177 60	57 333	52 584	48 049	24 458	16 866

من خلال الجدول نلاحظ أن مختلف أجهزة الدولة سواء مديرية التشغيل أو وكالة التشغيل على مستوى برج بوعريريج تقوم بجهود جبارة لترقية التشغيل، من خلال لعب دور الوسيط تارة ودور المرافق تارة أخرى للشباب البطال، الراغب في ولوج عالم الشغل، وقد حقّقت نتائج معتبرة في مجال عملها.

فرغم كلّ الصعوبات التي تواجه العاملين في هذه الإدارتين، والضغوط الكبيرة من طالبي العمل أو من عارضيه، فإنّهم بلغوا أهدافا، لم تكن لتحقّق لولا سعي الدولة الحثيث للقضاء على البطالة، وترقية المرأة، وتنشيط مختلف القطاعات الحيوية التي تتماشى وخصوصية ولاية برج بوعريريج.

ورغم هذه النتائج فإنها تبقى غير كافية، ما خلق تحدّيات كبيرة أمام القائمين على قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وفتح أمامهم آفاقا يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **متابعة عمليات الإحصاء وجمع المعلومات وتحسينها.**

- تعزيز عمليات المراقبة والمتابعة الميدانية.
- تقييم نشاطات مختلف اللّجان:
  - اللّجنة الولائية لترقية التشغيل.
  - اللّجنة الولائية لقطاع العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي.
  - اللّجنة الولائية المكلفة بمنح الامتيازات الممنوحة بعنوان ترقية التشغيل للمستخدمين في الضمان الاجتماعي.
  - اللّجنة المحلّية المكلفة بدراسة الطعون المقدمة في إطار جهازDAIP.
- متابعة عمليات تكوين العمّال حسب طلبات المستثمرين.
- تفعيل العلاقة بين قطاع التشغيل والجامعة والتكوين المهني.
- مواصلة تأهيل الشّباب: سواء عن طريق العمالة الأجنبية أو عن طريق جهاز المساعدة على الإدماج المهني.
- تطوير علاقات الشراكة بين المؤسسات المصغرة.
- تنظيم أيام تكوينية وإعلامية لفائدة مسيري المؤسسات المصغرة.
- تنشيط دار المقاولاتية.
- إعادة بعث اتفاقيات الشّراكة خاصة مع:
  - قطاع الفلاحة.
  - قطاع الثقافة.
  - قطاع الصناعة التقليدية.
  - قطاع الجامعة والتكوين المهني.
- إعداد المدوّنة الاجتماعية للولاية.
- إعداد خريطة النّشاطات حسب إقليم ومناطق الولاية.

الخاتمة:

إنّ قطاع العمل والتشغيل والضّمان الاجتماعي قطاع استراتيجي بحكم أنّه في الواجهة؛ من حيث علاقته المباشرة بالمواطن من مختلف الفئات، لذلك كان لزامًا العمل أكثر على تحسين أداء مختلف الوكالات التابعة للقطاع وكذا المديريات، وتخصيص الجهود المبذولة وتشجيعها.

ومن خلال ما أوردناه يمكن الحكم على أنّ التشغيل في ولاية برج بوعريريج حقّق جملة من الأهداف؛ سواء من حيث عقلنة تسيير الاعتمادات المالية المخصّصة وكذا وضوح الرّؤية فيما يتعلق بالاستثمار وبالتالي التحكم أكثر في تسيير سوق العمل؛ فالبطالة عرفت نوعا من الاستقرار في الـ٣ سنوات الأخيرة، رغم أنّ الجهود لابد أنْ يوجّه نحو تحقيق المشاريع الاستثمارية، خاصة في السّياحة والفلاحة والصّناعة التحويلية.

وبالنسبة لطالبي الشغل فمعظمهم أقلّ من ٣٠سنة، فالتفكير لابد أن يوجّه أكثر إلى تطوير الاختصاصات المفقودة والمطلوبة سواء في الوقت الرّاهن أو مستقبلًا، علمًا أنّ القائمين علة شؤون العمل والتشغيل في الولاية يبذلون جهودا كبيرة على مستوى التكوين العالي بمساهمة مؤسّسات أجنبية.

وبالنسبة للمناطق الجبلية والرّيفية فلابد أن تولى لها العناية اللازمة، وهو ما عملت عليه فعلا الجهات المعنية؛ من خلال تشجيع طالبي الشّغل الشباب، لإنشاء مؤسّسات مصغّرة في الفلاحة وتربية المواشي والدواجن...، كما وضعت هذه الجهات (وكالة التشغيل ومديرية التشغيل) إطارا تنسيقيّا تشاوريّا مع الهيئات التي يمكنها المساهمة في إنشاء مناصب عمل أو تحسين تأهيل طالبي الشّغل على مستوى الولاية، مع وضع إستراتيجية عمل تقوم على المتابعة الميدانية للبرامج التي تسيّرها الهيئات التابعة للقطاع؛ من حيث الاستفادة والتكفل الحقيقي بالمواطن ومرافقته.